جهود العلماء قديماً وحديثاً في حفظ الأحاديث النبوية من الوضع

فريزا حنان بنت محمد

Kolej Universiti Islam Perlis (KUIPs)
Email: f.hananmuhamad@kuiips.edu.my

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن جهود العلماء قديماً وحديثاً في حفظ الأحاديث النبوية من الوضع، ولتحقيق ذلك اعتمدت الباحثة على منهجين، الأول: المنهج الاستقرائي من خلال استقراء ما كتب حول هذا الموضوع من دراسات وأبحاث. والثاني: المنهج التحليلي وذلك عن طريق تحليل ما تم جمعه من معلومات تتعلق بالأحاديث الموضوعية، وجهود العلماء في مواجهتها. وقد توصل البحث إلى عدة نتائج، منها: أن المقصود بالحديث الموضوع هو الحديث المختلق المصنوع المكذوب على رسول الله ﷺ وقد نشأ منذ فترة مبكرة تحديداً مع بدايات الخلافات السياسية والحزبية بين المسلمين زمن الصحابة رضي الله عنهم وقد كان الدفع الأول للوضع في تلك الفترة الانتصار لبعض الشخصيات والفرق الإسلامية على حساب الشخصيات والأحزاب الأخرى، ونتيجة لذلك واجه العلماء والمحدثون هذه الظاهرة، فقاموا بتأليف العديد من الكتب والمؤلفات لبيان الأحاديث الموضوعية، وتمييزها عن غيرها من الأحاديث الأخرى، وأيضاً يمكن مواجهة الأحاديث الموضوعية في الوقت المعاصر بطريقة أكاديمية من خلال إنشاء مراكز علمية تهتم بالتصدي لظاهر الوضع في الحديث، ومناقشة المتهاونين بنشره مناقشة علمية، سواء كانوا من أهل الاختصاص أو غيرهم.

الكلمات المفتاحية: جهود، العلماء، الأحاديث، الوضع.

المقدمة

تعتبر السنة النبوية المصدر الثاني من مصادر الشريعة الإسلامية - بعد القرآن الكريم - فهي وحيٌّ من عند الله سبحانه وتعالى غير متلوٍّ، ولا يُتعبَد بتلاوتها، وباعتبارها المصدر الثاني؛ فلا يمكن لأي مسلم أن يفهم الشريعة الإسلامية إلا بالرجوع إليها مع القرآن الكريم (الزهراني، محمد بن مطر، تدوين السنة النبوية)، قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: الآية 59] وجاء في

الحديث قول رسول الله **الأسئلة الآتية**: ما معنى الأحاديث الموضوعية ومتى ظهرت؟ وما أسباب وجودها وانتشارها؟ وهل كان للعلماء جهود في الكشف عن الأحاديث الموضوعية؟ وما هي وسائل كشف تلك الأحاديث؟: «تركث فيكم أمرين، لن تَضِلُّوا ما تمسكتم بهما : كتاب الله وسنة رسوله».

ومع عظم منزلة السنة النبوية عند العلماء والمحدثين على مرّ القرون، إلا أن الملاحظ أن هناك انتشاراً للأحاديث الموضوعية بينهم، والمقصود بالوضع في الحديث، أو ما يعرف بالحديث الموضوع، هو: "الحديث المختلق المصنوع" (مالك بن أنس، **موطأ مالك بن أنس**، تحقيق: بشار عواد معروف، وآخرون، 1991م). أي أنه حديث مكذوبٌ على رسول الله ﷺ.

وقد أدى الوضع في الحديث إلى الكثير من المفسدات، منها: ما كان متعلقاً بالأمور الاعتقادية الغيبية، ومنها ما كان متعلقاً بالأمور التشريعية وغير ذلك، من هنا نهض العلماء والمحدثون ليواجهوا هذه الظاهرة الدخيلة التي نشأت في زمانهم -بكل حزمٍ وعزمٍ- فحاولوا تتبع هذه الأحاديث الموضوعية؛ بهدف التعرف عليها، ثم على مصادرها التي جاءت منها، ومن هم رجالها، أو رواتها، بل وصل بهم الحال إلى تأليف كتبٍ خاصةٍ بالموضوعات من الأحاديث حتى يدافعوا عن سنة رسول الله ﷺ ويزيلوا عنها كل دخيلٍ.

من أجل ذلك، جاء هذا البحث ليكشف عن جهود العلماء قديماً وحديثاً في حفظ الأحاديث النبوية من الوضع، وليبين المساهمات التي قاموا بها دفاعاً عن السنة النبوية ضد هذه الأحاديث الموضوعية، ولتحقيق ذلك قامت الباحثة بتقسيم البحث إلى مقدمة، ومبحثين، وهي كالاتي:

المبحث الأول: مفهوم الوضع في الحديث النبوي

المطلب الأول: تعريف الوضع في الحديث لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: من هم الوضعيون في الحديث النبوي

المطلب الثالث: أشهر الوضعيين في الحديث النبوي

المطلب الرابع: بداية الوضع في الحديث النبوي

المطلب الخامس: أسباب الوضع في الحديث النبوي

المطلب السادس: حكم رواية الحديث الموضوع والعمل به

المبحث الثاني: جهود العلماء في مقاومة الوضع في الأحاديث

المطلب الأول: أهمية جهودهم

المطلب الثاني: أهم ما ألف في الحديث الموضوع

المطلب الثالث: طرق معرفة الحديث الموضوع

النتائج والتوصيات.

أهمية البحث في وجوب النظر المتكرر في كتب الأحاديث الموضوعية التي تساعد المرء على أن يتجنب الوقوع والتورط في الاستشهاد أو الاستدلال بالكثير من الأحاديث الباطلة والمكذوبة، التي سمعها أو قرأها دون تمحيص لها والبحث عنها وعن صحتها، فتتعلق في ذهنه وتنطبع في جنانه وعلى لسانه فيرويها ويطبّقها كما سمعها أو قرأها

ومنهج البحث هو المنهج المكتبي الاستقرائي ببيان سبب الوضع، وعلامات الحديث الموضوع، ونهج العلماء في تمييزه عن بقية أنواع الحديث.

مشكلة البحث في استمرار الاستشهاد بالأحاديث الموضوعية إما جهلاً وبغير قصد، أو عمداً وبقصد، وعلى الرغم من تحذير النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك وتنبية العلماء في مصنفاتهم في بيانها، ولخطورة هذه الأحاديث على المجتمعات الإسلامية ينبغي دوام التنبيه والتحذير منها.

أسئلة البحث: ما معنى الأحاديث الموضوعية ومتى ظهرت؟ وما أسباب وجودها وانتشارها؟ وهل كان للعلماء جهود في الكشف عن الأحاديث الموضوعية؟ وما هي وسائل كشف تلك الأحاديث
المبحث الأول: مفهوم الوضع في الحديث النبوي

المطلب الأول: تعريف الوضع في الحديث لغة واصطلاحاً

الوضع في اللغة: بفتح الواو، يأتي بمعنى الإسقاط، أو الترك، أو الافتراء والإلصاق. (الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، 2005م)

أما في الاصطلاح: فالوضع في الحديث يعني أن يصير الحديث موضوعاً، أما المقصود بالحديث الموضوع فهو كما عرّفه ابن الصلاح بأنه الحديث: "المختلق المصنوع" (عثمان بن عبد الرحمن، معرفة أنواع علوم الحديث مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، 1986م). فالحديث الموضوع إذن: الحديث المختلق المصنوع المكذوب على رسول الله ﷺ عمداً، أو خطأ.

ويمكن التعرّف على الحديث الموضوع من خلال بعض الاطلاقات التي يطلقها المحدثون عند تعليقهم على بعض الأحاديث، ويمكن تصنيفها كالتالي:

1. التصريح بأن هذا الحديث موضوع بأن يقولوا مثلاً: موضوع، باطل، كذب.

2. قولهم بأن هذا الحديث لا أصل له، لا أصل له بهذا اللفظ، يعني أنه ليس له أصل.

3. قولهم بأن هذا الحديث لا يصح، لا يثبت، لم يصح في هذا الباب شيء.

وبهذا يتبين لنا أن الحديث الموضوع يُعتبر شرّ الأحاديث الضعيفة نظراً لأن العلماء صنّفوه على أنه آخر درجات الحديث الضعيف، وإلا قد لا يُعتبر نوعاً من أنواع الأحاديث أساساً، لأنه كذب على رسول الله ﷺ ويتم هذا الوضع من خلال بعض الرجال الذين تختلف أهدافهم وغاياتهم في ذلك.

المطلب الثاني: من هم الوضاعون في الحديث النبوي

إذا كان من معاني الوضع في اللغة الافتراء، فإن الوضاعين إذن هم الذين تعمّدوا الكذب والافتراء على رسول الله ﷺ وقول ما لم يقله، ونسبته إليه إما عن عمدٍ أو خطأ أو جهل، أو حُسن نية في بعض الأحيان، مع أن الرسول ﷺ عندما أمر أصحابه بالتبليغ عنه حذرهم من الوقوع في فخ الكذب عليه ونبههم أن يأخذوا حذرهم من قبول الأحاديث ونسبتها إليه دون تثبّت، وهذا دليل على أنه ﷺ توقع حدوث مثل هذا الوضع في الأحاديث، فقال ﷺ: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» (محمد بن إسماعيل الجعفي، صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، 1993م).

المطلب الثالث: أشهر الوضاعين في الحديث النبوي

باستقراء التاريخ الإسلامي، نرى أن هناك الكثير ممن اشتهروا بالوضع والكذب على رسول الله ﷺ ومن أشهرهم كما ذكره الإمام ابن الجوزي حيث قال: "والكذابون خلق كثير فمن كبارهم: وهب بن وهب القاضي، ومحمد بن السائب الكلبي، ومحمد بن سعيد الشامي المصلوب، وأبو داود النخعي، وإسحاق بن نجيح الملقب، وغيث بن إبراهيم النخعي، والمغيرة بن سعيد الكوفي، وأحمد بن عبد الله الجويباري، ومأمون بن أحمد الهروي، ومحمد بن عكاشة الكرمانبي، ومحمد بن تميم الفاريابي، ومحمد بن زياد اليشكري" (علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الشنيعة الموضوعة، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف وآخرون، 1981م). وهذه الأسماء الكثيرة المتعددة ليست على سبيل الحصر، ولهذا نجد بأن الإمام النسائي قال في حكاية هؤلاء: "الكذابون المعروفون بوضع الحديث أربعة: ابن أبي يحيى بالمدينة، والواقدي ببغداد، ومقاتل بن سليمان بخراسان، ومحمد بن سعيد، ويعرف بالمصلوب بالشام". (علي بن أبي محمد عبد الله بن الحسن الأردبيلي، الكافي في علوم الحديث، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، 2008م)

وبهذا تبين لنا أن الوضاعين في الحديث كثير، وتختلف أهدافهم وغاياتهم من ذلك، تبعاً لاختلاف الأوضاع والأحوال التي كانوا فيها، ومرّوا بها بطبيعة الحال.

المطلب الرابع: بداية الوضع في الحديث النبوي

كان بدايات ظهور الوضع في الحديث بمقتل واستشهاد الصحابي عثمان بن عفان رضي الله عنهم التي أورثت الأمة الإسلامية عواقب وخيمة - خاصة في جانبها السياسي - حتى امتدت آثارها إلى يومنا هذا، فانقسم الناس بسبب ذلك إلى أحزاب وفرق، ثم حاولت كل فرقة وطائفة الانتصار لرأيها بالرجوع إلى القرآن والسنة فإن لم يجدوا دليلاً يؤيد موقفهم، عمدوا إما إلى تحريف تفسير القرآن الكريم، أو إلى وضع بعض الأحاديث انتصاراً لموقفهم السياسي، وقد يكون هؤلاء إما من اليهود والنصارى، أو من الفرس، أو من أعداء الإسلام عموماً، حيث بدأ الوضع يخطو خطواته الأولى بدءاً بالمساس بفضائل الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، حتى انتهت بالمساس بالأحاديث النبوية بشكل مباشر.

ولم يكتف أعداء الإسلام بذلك، بل قاموا بإحداث فتنة بين المسلمين على خلافة أمير المؤمنين علي رضي الله عنه فانقسمت الأمة إلى قسمين: قسم تحت لوائه وهم أهل الحجاز والعراق الذي يمثل معسكر خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقسم يمثل معسكر معاوية أمير الشام الذي انضم إليه أكثر أهلها وأهل مصر، وقد نتج عن هذا الانقسام حروب طاحنة بين المسلمين انتهت بالتحكيم الذي كان سبباً في ظهور الفرق السياسية المختلفة والمتعددة. (حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، 1996م)

ثم مع توسع بلاد المسلمين، وكثرة الفتن فيها، زاد نشاط حركة الوضع، فكانت الأحاديث الموضوعية تزداد بازدياد البدع والفتن. أي أن هناك علاقة طردية بين كثرة الأحداث السياسية أو الفتن عموماً وبين الوضع في الحديث النبوي، وهذا يدلّ دلالة واضحة على أن هؤلاء الوضعيين في الأصل كانت لهم نوايا خفية للانتصار لمذهب سياسي عن طريق الوضع في السنة النبوية.

المطلب الخامس: أسباب الوضع في الحديث النبوي

تعددت الأسباب التي كان لها دوراً في تأليف الأحاديث الكاذبة على رسول الله ﷺ ويكمن إحصاء هذه الأسباب في بعض النقاط الآتية:

1. الخلافات السياسية

كان العراق وعلى رأسها الكوفة ميداناً لوضع الأحاديث المكذوبة على رسول الله ﷺ فقد حملت جزءاً كبيراً من العبء في الحرب على أهل الشام عندما اختارها علي بن أبي طالب رضي الله عنه لتكون عاصمة له، فاستمرت بعده لتكون مركزاً لمعارضة الحكم الأموي، فكان وضعها ملائماً لظهور لظهور الأحاديث الموضوعية تأييداً لوجهة نظر

المعارضة، وللاانتقاص من الأمويين والنبيل منهم، فقد نُقل عن أن المختار الثقفي طلب من أحد الأنصار أن يضع له حديثاً عن النبي ﷺ يقول فيه أنه سيكون هناك خليفة من بعده، وأنه سيطلب بثأر ولده؛ مقابل مكافأة له مقدارها عشرة آلاف درهم، لكن الأنصاري رفض ذلك، ووافق أن يضعه عن أحد الصحابة رضي الله عنهم بأجرة أقل. (محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال)

وبسبب هذه الخلافات السياسية تدهورت سمعة العراقيين العلمية لدرجة أن تم تسميتها بدار الضرب أي: أنها تُضرب فيها الأحاديث كما تُضرب الدراهم لئتم تشكييلها ونحتها، حتى حذر الإمام مالك من الأخذ بالأحاديث التي مصدرها العراق فقال: "نزلوا أحاديث أهل العراق منزلة أحاديث أهل الكتاب: لا تصدقوهم ولا تكذبوهم، وقال له عبد الرحمن بن مهدي: يا أبا عبد الله سمعنا في بلدكم (المدينة) أربعمئة حديث في أربعين يوماً، ونحن (أي في العراق) في يوم واحد نسمع هذا كله، فقال له: يا عبد الرحمن من أين لنا دار الضرب التي عندكم؟ دار الضرب تضربون بالليل وتنفقون بالنهار".

ونظراً لقوة الوضع والكذب على رسول الله ﷺ في العراق، برز منهم خلقٌ كثيرٌ للدفاع عن أحاديث رسول الله ﷺ فجاء عن علي بن المديني أنه قال: "دار حديث الثقات على ستة: رجلاان بالبصرة ورجلاان بالكوفة ورجلاان بالحجاز، فأما اللذان بالبصرة فقتادة ويحيى بن أبي كثير، وأما اللذان بالكوفة فأبو إسحاق والأعمش، وأما اللذان بالحجاز فالزهري وعمرو بن دينار. ثم صار حديث هؤلاء إلى اثني عشر منهم في البصرة سعيد بن أبي عروبة وشعبة بن الحجاج ومعمربن راشد وحماد بن سلمة وجرير بن حازم وهشام الدستوائي، وصار بالكوفة إلى الثوري وابن عيينة وإسرائيل، وصار بالحجاز إلى ابن جريج ومحمد بن إسحاق ومالك، فصار حديث هؤلاء كلهم إلى يحيى بن معين". (الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، وآخرون، 1997م)

فكان لهؤلاء العلماء دوراً بارزاً في تمييز الحديث، والتفريق بين الموضوع وبين الصحيح، وهذا يدل على أنهم حاولوا معالجة ما أحدثه الوضعون في الحديث من خلال إيجاد بعض الضوابط التي تساهم في كشفها والتعرف عليها، حتى لا يتحول الحديث إلى مجالٍ للانتصار في الخصومات السياسية وغيرها.

2. أعداء الإسلام من الزنادقة

الزنادقة هم الذين يعلنون إسلامهم ويمارسونه ظاهرياً لكنهم يخفون حقيقة كفرهم، أو أولئك الذين لا يتدينون بالدين، وإنما يفعلون ذلك استخفافاً به، ولكي يتقون به الناس. وقد كان لهم منذ فترة مبكرة دوراً كبيراً في وضع الأحاديث النبوية، ومحاولة الانتقاص منها وتشويه معالمها، فاندسوا بين صفوف المسلمين عندما أُجبروا على الدخول في الإسلام، وقد كان البعض منهم من ذوي المكانة الاجتماعية المرموقة قبل الفتح الإسلامي لبلداتهم، فبسقوط إمبراطورياتهم وفقدانهم

لممتلكاتهم دفع بهم حقدهم الدفين إلى الكيد للإسلام والمسلمين، والنيل منهم، فلجأوا إلى النيل من السنة النبوية، يدسون فيها ما يشاؤون من سمومهم، يستهدفون به السذج والجهلة من المسلمين، فأدرجوا في الشريعة الإسلامية من معتقداتهم الباطلة، وكل ما يخدم مصالحهم الشخصية عن طريق نسب الحديث إلى رسول الله ﷺ.

وقد كانت الطرق التي يثون بها سمومهم في الأحاديث كثيرة ومتنوعة؛ فمنهم من استخدم التشيع ستاراً له لكي ينشر مفترياته عن طريقه، ومنهم من كان يُحدث الأباطيل والأكاذيب السخيفة على رسول الله ﷺ بهدف تشويه سمعة الإسلام، فوضعوا أحاديث تتعلق بذات الله وصفاته تتعارض مع عقيدة الإسلام السليمة السوية، والأحاديث التي يشوهونها كانت من جوانب عديدة، منها في العقائد، ومنها في الفقه، ومنها في الأخلاق وغير ذلك، وقد كان بعض الزنادقة يعترفون بوضع الحديث، فقد قال المهدي الخليفة العباسي: "أقر عندي رجل من الزنادقة أنه وضع أربعمائة حديث فهي تحول في أيدي الناس"

3. التفرقة العنصرية والتعصب للقبيلة والبلد والإمام

كان للعنصرية القبلية دوراً هاماً في ظهور الأحاديث الموضوعية، فقد وضعت أحاديث تتعلق بفضائل بعض القبائل العربية عن غيرها، وأحاديث أخرى في تفضيل بعض الأئمة التي يريد الوضعون الرفع من شأنهم، يشير إلى هذا ابن القيم فيقول: "أما ما وضعه الرافضة في فضائل علي فأكثر من أن يُعد، قال الحافظ أبو يعلى الخليلي في كتاب الإرشاد: وضعت الرافضة في فضائل علي رضي الله عنه وأهل البيت نحو ثلاثمائة ألف حديث". وهذا في الغالب بسبب ما كانت تمر به الأمة الإسلامية في ذلك الوقت من مشاكل سياسية، سواءً على المستوى الداخلي من المناكفات بين بعض الجماعات والأحزاب السياسية، أو على المستوى الخارجي في الصراعات بين الدولة الأموية والعباسية، فلجأ هؤلاء الوضعون إلى التزلف إلى بعض السلاطين بتأييدهم، والانتصار لهم بوضع بعض الأحاديث رغبةً في الأعطيات ونحو ذلك.

4. القصاصون

القصاصون هم من يأتون بالقصة ويألفونها، وسموا بذلك لاتباعهم خبراً يليه خبراً آخر، ثم يسوقونه سوقاً (الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، 2001م). فأطلق عليهم لقب القصاصون، وقد كان الناس في فترة مبكرة يقصون القصص على الناس في المساجد، فقد جاء عن عمرو بن دينار: أن تميم الداري استأذن عمر رضي الله عنه في القصص، فأبى أن يأذن له، ثم استأذنه فقال: إن شئت وأشار بيده يعني الذبح (السيوطي، جلال الدين، تحذير الخواص من أكاذيب القصاص، تحقيق: محمد الصباغ، 1974م).

وفي الحقيقة فإن أسباب الكذب والمبالغة فيه عند القصاصين تكون قوية حتى يستطيعوا أن يأتوا بمادة مشوقة ومثيرة للناس عندما يلقون عليهم القصص والأخبار بعد أن يتجمّعوا حولهم، ليكون ذلك أدعى لهم أن يصدقوهم، وقد كان غالب من يحضر هذه المجالس هم الجهلة من العامة؛ وهذا ما ساعد على انتشار الأحاديث الموضوعية غالباً، بل إن الشعبي أنكّر على أحد القصاص في بلاد الشام، فقامت عليه العامة تضربه، ولم يدعه أتباع القاص حتى قال الشعبي برأي شيخهم فنجى بنفسه. محمد عجاج بن محمد تميم بن صالح بن عبد الله، السنة قبل التدوين، (1980م)

من أجل ذلك، نرى بأن رجال الحديث كانوا ينهون طلابهم عن مجالسة القصاصين، بل قد تعرض بعضهم إلى هؤلاء، وفضحوهم أمام الناس بإظهار كذبهم، كما فعل ذلك الأعمش، حيث قيل بأنه: "دخل مسجداً بالبصرة فنظر إلى قاص يقول حدثنا الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي وائل، فتوسط الأعمش الحلقة وجعل ينتف شعر إبطه فقال القاص: ألا تستحي نحن في علم وأنت تفعل مثل هذا فقال الأعمش: الذي أنا فيه خير من الذي أنت فيه. قال وكيف؟ قال: لأني في سنة وأنت في كذب، أنا الأعمش وما حدثتك مما تقول شيئاً".

والذي نريد تقرير هنا، بأن هؤلاء القصاصين كانوا سبباً من أسباب انتشار الأحاديث الموضوعية، ساعدهم في ذلك الجهلة من عامة الناس بتصديقهم، وتأيدهم، والنشر لهم.

5. الرغبة في الخير مع الجهل في الدين (وضع جهلة الصالحين للحديث)

كان ممن شارك في وضع الأحاديث والكذب على رسول الله ﷺ بعض من الصالحين والزهاد وذلك رغبة منهم في ترغيب الناس لعمل الخير، وترهيبهم وزجرهم عن عمل الشر، والمشكلة هنا أن صلاح هؤلاء الزهاد والصالحين يخدم عامة الناس فيصدقهم إلى تصديق هذه الأحاديث الموضوعية ونقلها دون تثبت، وهذا يشير إلى مدى خطورة هؤلاء على الدين، بل -إن صح التعبير- هم أشدّ خطراً من غيرهم لما عُرفوا به من صلاحٍ وورعٍ وزهدٍ، فلا يخطر على بال العامة أنهم قد يقومون بفعل شنيع كالكذب على رسول الله ﷺ في أمور الدين والحديث، ولهذا جاء عن يحيى بن سعيد القطان أنه قال: "ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير والزهد" (عبدالرحمن بن أبي بكر، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، 1996م).

والمعنى هنا، أن النية الصالحة، وإرادة الخير للناس، لا يكفيان للحكم على صلاح العمل من فساده، فلا بدّ للعمل من سلامة النية وسلامة العمل أيضاً، وهذا ما لم يدركه هؤلاء الصالحون لجهلهم، وقلة علمهم في الدين، وإلا كان يكفيهم رواية الأحاديث الصحيحة في باب الترغيب والترهيب وغيره، دون الحاجة إلى الكذب على رسول الله ﷺ.

المطلب السادس: حكم رواية الحديث الموضوع والعمل به

أجمع العلماء على أن رواية الحديث الموضوع، أو نسبة أي شيء إلى رسول الله ﷺ كذباً؛ حرامٌ ولا يجوز، ففي الحديث قال رسول الله ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّ شَرَّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا وَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ وَإِنَّ كُلَّ بَدْعَةٍ ضَالَّةٌ».

فلا محل لأحدٍ أن يروي عن شخصٍ إذا علم بوضعه في الحديث، إلا أن يكون هدفه أن يبين حاله بأنه موضوعٌ ليأخذ المرء حذره، ولا ينشره، أو يعمل به، يقول الإمام مسلم رحمه الله: إن الواجب على كل أحدٍ عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين، ألا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، وأن يتقي منها ما كان عن أهل التهم، والمعاندين من أهل البدع. (النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)

وبهذا تبين لنا عدم جواز رواية الحديث الموضوع والمكذوب عن رسول الله ﷺ، أو نقله، إلا على سبيل التحذير منه، وخصوصاً هذه الأيام مع انتشار وسائل التواصل الحديثة، صيانة لعرض رسول الله ﷺ من أن يفترى عليه أي أحد، وكذلك صيانةً للإسلام من الأحاديث الباطلة وغير ذلك.

المبحث الثاني: جهود العلماء في مقاومة الوضع في الأحاديث

كاد الوضعون وأعداء الإسلام سينجحون في مخططاتهم، وكيدهم للإسلام والمسلمين من خلال تشويه الأحاديث النبوية، لولا فضل الله سبحانه وتعالى ورعايته بحفظ الإسلام من التبديل والتشويه، وصيانة كلام نبيه محمد ﷺ من أن يكون محطّ كيد أهل الأهواء، فقام العلماء والمحدثون ببذل جهود مضيئة في تتبع هؤلاء الوضعين وكشف أكاذيبهم، فمَيَّزُوا الأحاديث الصحيحة من الأحاديث الكاذبة والموضوعة، ويمكننا أن نُجمل الجهود التي قام بها هؤلاء العلماء والمحدثون في النقاط الآتية:

المطلب الأول: أهمية جهودهم

حتى نستطيع أن ندرك أهمية ما قام به العلماء من فرز ودراسة للأحاديث الضعيفة، مع صعوبة تتبع المصادر المتعددة لتلك الأحاديث، وصبرهم على ذلك، يكفي أن نعرف أن أعداء الإسلام قد وضعوا بشهادة حماد ابن زيد أربعة عشر ألف حديث، وأن عبد الكريم بن أبي العوجاء ظاهر بوضع أربعة آلاف حديث، وأن محرز أبو رجاء القدري النائب أقرّ بأنهم وضعوا أحاديث في القدر أدخلوا فيه أربعة آلاف إنسان، وغيرهم كثيرون، لذا كانت مهمة هؤلاء العلماء صعبةً وعظيمة لأنها حملت مسؤولية تجاه الأمة الإسلامية، وبفضل الله سبحانه وتعالى يُسِّرَت تلك الصعوبات، فحُفِظَت السنة

من التلاعب والعبث والتأويل والتحريف. (إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي القاهري الشافعي، الشذا الفيح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى، تحقيق: صلاح فتحي هلال، 1998م)

وفيما يلي بيان لطرق الصحابة والتابعين وأتباعهم في حفظ الأحاديث من الوضع ومقاومتها:

1. جمع الأحاديث الثابتة

كانت الأحاديث قديماً مدونةً في بطون الكتب، وعلى الجلود والعظام، ومحفوظةً في صدور الرجال الذين انتشروا في جميع أنحاء العالم الإسلامي، وحين ظهرت الفتن، وبينت ملامح الموضوعين، خاف العلماء على السنة من تشويهه وضياع ملامحها الأصلية؛ فأسرعوا إلى الصحابة ليسمعوا عنهم الأحاديث ويستفتوهم وليثبتوا ويتأكدوا من صحتها، كما سارعوا إلى بطون صحفهم وكتبهم ليتأكدوا من سلامتها وحفظها، لكن حين كثُر الوضع، وزاد الأمر عن حده، وقامت الزنادقة بكتابة الموضوعات وإدخالها في الصحاح، برزت فكرة جمع الأحاديث وذلك في طبقة الإمام الزهري، ومن بعده من أمثال ابن جريج، وسفيان الثوري، ومالك الذين دونوا الأحاديث على الهيئة والصيغة التي وجدوها عليها، ثم قاموا بالبحث عن رواة الأحاديث وأحوالهم حتى استطاعوا أن يسقطوا ما عرفوا عنه بأنه موضوع، فقال فيهم أبو داود أنهم كانوا يجتهدون إلى أقصى حد، فلا يتأكدون من الحديث المرفوع المتصل، يأخذون به إلا من خلال وجود ألف حديث عنه (الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، تقييد العلم، تحقيق: سعد عبدالغفار علي، 2008م).

ومن أشهر الكتب وأولها وأهمها كتاب موطأ الإمام مالك الذي قال عنه الشافعي: "ما أعلم شيئاً بعد كتاب الله أصح من موطأ مالك" (عبد الله بن يوسف، تحرير علوم الحديث، 2003م)، ثم جاءت بعد ذلك مجموعة أخرى من الكتب تهتم وتعتمد على جمع الأحاديث النبوية بطريقة السند، فجمعت ما يروى عن الصحابي الواحد في باب واحد رغم تعدد الموضوعات، ونُقت وصنفت الأحاديث على حسب أقوال الصحابة وفتاوى التابعين وهو خلاف ما قامت عليه الطبقة السابقة، ومن هؤلاء: بقي بن مخلد، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل الذي انتقى مسنده المشهور من ٧٥٠ ألف حديث. (الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، 1996م)

وهذا دليل واضح على مقدار ما بذله علماء الحديث من جهود حثيثة في جمع الأحاديث، لكنهم كانوا يخلطونه مع غيره من الصحيح والحسن والضعيف، فجاء من بعدهم من تكفل بالعبء الأكبر في فصل الحديث الصحيح عن غيره في كتاب مستقل، كأمثال الإمامان الجليلان: البخاري ومسلم، فقد كانا يحفظان مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح عن ظهر قلب، الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تذكرة الحفاظ، اهتمام: زكريا عميرات، 1998م) وقد دُوِّنَ مسلم صحيحه عن طريق سماع ثلاثمائة ألف حديث، وما يليه من ذلك من أصحاب المسانيد

والصحاح الذين تتابعت سننهم كسنن أبي داود، والنسائي، والترمذي، وغيرهم، وهكذا تم جمع الأحاديث النبوية وتطهيرها من دنس الوضع ومخلفاته.

2. الاهتمام بالإسناد

شعر العلماء بعظم خطورة الوضع الذي ظهر في الأحاديث النبوية، فنهضوا وبادروا إلى المحافظة على السنة من خلال الاعتناء بالإسناد، وفحص أحوال الرواة بعدما كانوا يكتفون بتوثيق عن من سمعوا، ومن حدثهم، فصاروا يطلبون الأسانيد قبل سماع المتون من أي أحد، يخبرنا الإمام محمد بن سيرين حيث قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم" مصطفي بن حسني، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، (2000م)، لهذا السبب نجدهم ينادون بالاهتمام بالإسناد والسؤال عنه أولاً قبل كل شيء، يقول هشام بن عروة في ذلك: "إذا حدثك رجل بحديث، فقل عن من هذا؟" بالإضافة إلى ما سبق، فقد أوصوا العامة من الناس بأخذ الحيطة والحذر عند حمل الأحاديث، وألا يأخذوا حديثاً عن أحد إلا ممن يوثقون بعلمه ودينه، فهذا محمد بن سيرين يقول: "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم"، فشاع ذلك الخبر بين الناس، وأضحى الإسناد أمراً أساسياً حتى عند العامة أيضاً، وسبب ذلك أيضاً هو شدة اهتمام علماء الأمة الإسلامية بالإسناد كفرض من فروض الكفاية، فقال الحافظ ابن حجر: "ولكون الإسناد يعلم به الموضوع من غيره، كانت معرفته من فروض الكفاية" القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث.

3. مضاعفة النشاط العلمي في قواعد الحديث

عندما بدأت ظاهرة الوضع في الحديث النبوي تخرج للعلن، عمل العلماء على مضاعفة نشاطهم في الرواية والدراية على حد سواء، ويمكن بيان ذلك كما يلي:

أ) نشاط العلماء في علم رواية الحديث:

أسرع العلماء إلى من تبقى من الصحابة رضي الله عنهم يسألونهم عما سمعوا من الأحاديث، وعما إذا كان رسول الله ﷺ قالها فعلاً، وقد كان من هؤلاء الصحابة عبدالله بن عباس، وعائشة، وجابر، وأنس، وعامر بن الطفيل رضي الله عنه أجمعين، فساعدوا على حفظ وحماية السنة النبوية من الضياع والتدليس، وقد قام التابعون وأتباعهم بفعل ذلك أيضاً، فقال الأوزاعي في ذلك: "كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزائف على الصيارفة، فما عرفوا منه أخذنا، وما تركوا تركنا".

حتى نشأ في علم رواية الحديث ما يُسمى الرحلات، حيث قام بعض الرواة بقطع الفيافي والقفار والمسافات الطويلة للتأكد من سلامة وصحة الحديث الذي سمعوه خوفاً من الوقوع في الخطأ من قبل الراوي أو تعمدته في الزيادة أو النقصان، فكان جابر بن عبد الله رضي الله عنه يسافر شهراً سيراً على الأقدام إلى الشام ليسأل عبد الله بن أنيس رضي الله عنه عن حديثٍ سمعه عن رسول الله ﷺ، قال سعيد ابن المسيب في ذلك: "إن كنت لأسير الليالي والأيام في طلب الحديث الواحد"، يؤكد على هذا أبو العالية فيقول: "كنا نسمع بالرواية عن أصحاب رسول الله ﷺ، فما نرضى حتى أتيناهم فسمعنا منهم" الخطيب البغدادي، **الرحلة في طلب الحديث**، تحقيق: أبو أويس الكردي، (2011م).

ب) نشاط العلماء في علم دراية الحديث:

وضع العلماء قوانين مخصوصة ليميزوا بها القوي من الضعيف في الأحاديث، وجعلوها قائمة على أصول معينة ليُنبأوا عليها أحكامهم، ومنها:

١ - علم التواريخ، ليعلم عن طريقه تاريخ الراوي، ومولده، ووفاته، يشير إلى هذا سفيان الثوري فيقول: "لما استعمل الرواة الكذب، استعملنا لهم التاريخ" الأبناسي، **الشدنا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى**.

٢ - علم الجرح والتعديل، فعن طريقه استطاعوا معرفة أحوال الرواة، مما كشف لهم الموضوعون.

٣ - النظر في كيفية أخذ الرواة عن بعضهم البعض، وطريقة حملهم للأحاديث وحفظها في الذاكرة، فعن طريق ذلك عرف العلماء اتصال الروايات من انقطاعها، وغيرها من القواعد التي وضعوها لدراية الحديث عمر بن حسن بن عمر، **الوضع في الحديث، 2016م**.

فعن طريق علم رواية ودراية الحديث حقق العلماء أقصى ما في الوسع الإنساني، فاحتاطوا لدينهم، ومارسوا أصح القواعد للإثبات التاريخي وأرقامها وأحداثها، يقول السباعي رحمه الله: "ألف أحد علماء التاريخ في العصر الحاضر كتاباً في أصول الرواية التاريخية، اعتمد فيها على قواعد مصطلح الحديث، واعترف بأنها أصح طريقة علمية حديثة لتصحيح الأخبار والروايات".

4. نقد الرواة وتتبع الكذبة

أ) نقد الرواة:

كان نقد الرواة من قبل العلماء بمثابة بلاءٍ حسنٍ لهم، حيث استطاعوا من خلاله تتبع الرواة ودراسة حياتهم وتاريخهم وسيرتهم، وكل ما ظهر من أمرهم وما بطن، ولم يخشوا أحداً، ولم تأخذهم في الله لومة لائم، ولم يمنعهم الورع ولا الحرج من تجريح الرواة والتشهير بكذبهم، فكان شعبة يقول: "تعالوا حتى نغتاب في الله سبحانه وتعالى" عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبدالرحيم سعيد، (1987م) وقد طُلب أن يتوقف عن كشف أحد الكذابين، فقال: "لا يجل الكف عنه، لأن الأمر دين". ويقول الإمام النووي: "اعلم أن جرح الرواة جائز بل واجب بالاتفاق، للضرورة الداعية إليه، لصيانة الشريعة المكرمة، وليس هو من الغيبة المحرمة، بل هو من النصيحة الله تعالى ولرسوله والمسلمين". لذا كان العلماء يجتهدون وينشطون في هذا الجانب، حتى أصبح نقد رواة الأحاديث علماً قائماً بذاته أُطلق عليه فيما بعد علم الجرح والتعديل، وهو ميزان للرواة لمعرفة الرواة الثقات من الوضاع حتى أن بعضهم قال بأنه يمثل نصف العلم.

(ب) تتبع الكذبة:

أما تتبع الكذبة فهو التطبيق العملي الذي نتج عن نقد العلماء لرواة الأحاديث النبوية، ويُعد بمثابة جهد جبار يضاف إلى جهود العلماء في محاربة الوضع، فكان بعضهم يحارب القصاصين والكذابين من جهة، ويمنعونهم من التحديث من جهة أخرى، فقد قيلَ أن عبد الله ابن عمر رضي الله عنه حين دخل المسجد وجد قاصاً يقص على الناس، فتوجه إلى صاحب الشرطة أن أخرجه فأخرجه، وكذلك فعل أبوه عمر ابن الخطاب رضي الله عنه من قبله، ومن أشهر من عُرف من التابعين بتصيده هؤلاء القصاصين والوضاعين: عامر الشعبي، وسفيان الثوري، وعبد الرحمن بن المهدي وغيرهم، ونتيجة لذلك هرب واختفى الكثير من الوضاعين وأصبح لدى عامة الناس وعي جيد هؤلاء، وما يجري من حولهم، وصاروا يميزون بين أساليب هؤلاء وبين أساليب العلماء، وبين المحدثين والكذابين.

المطلب الثاني: أهم ما ألف في الحديث الموضوع

نظراً لما تعرّضت له السنة النبوية من الوضع، والكذب على رسول الله ﷺ فقد عمل العلماء على تأليف بعض الكتب التي ساعدت في الحفاظ على الأحاديث النبوية من الزيف والتحريف، فمنهم من ألف في الصحابة رضي الله عنهم وبين مروياتهم، وتحدث عن أحوالهم وأوطانهم وتاريخ وفياتهم، ومنهم من ألف في تاريخ الرجال وأحوالهم، ومنهم من ألف في الطبقات التي جعل مصنفوها الرجال على طبقات مع ذكر أحوال كل طبقة إلى عصر المؤلف، ومنهم من ألف في معرفة الأسماء والكنى والألقاب والأنساب، ومنهم من ألف في الجرح والتعديل، ومنهم من ألف في الموضوعات، كما ألفت كتب كثيرة في علل الأحاديث وغريبه ومختلفه وغير ذلك.

وقد سعى العلماء والمحدثون إلى تتبع الموضوعين، ثم تصنيف مؤلفات خاصة بهذا المجال، حتى يكون مرجعاً للناس يمكنهم الرجوع إليها للتعرف على هذه الأحاديث، ويمكن بيان بعض هذه المصنفات والمؤلفات على النحو الآتي:

العدد	المؤلفات	المؤلف
-1	"تذكرة الموضوعات"	لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي.
-2	"الموضوعات الكبرى"	لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي.
-3	"الباعث على الإخلاص من حوادث القصاص"	للمحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي.
-4	"الآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية"	للمحافظ جلال الدين السيوطي.
-5	"تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعية"	لأبي الحسن علي بن محمد (ابن عراق الكنايني).
-6	"المصنوع في معرفة الحديث الموضوع" وهو "الموضوعات الصغرى"	للعامة الفقيه المحدث على القاري الهروي المكي.
-7	"الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية"	للقاضي أبي عبد الله محمد بن علي الشوكاني.
-8	"المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة"	للمحافظ المؤرخ محمد بن عبد الرحمن السخاوي.
-9	"كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس"	للمحدث الشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي.

وهذا يدلّ دلالة واضحة على أن العلماء والمحدثين كان لهم اهتمام خاصّ بأحاديث النبي ﷺ ومحاولة صيانتها من أي دخيلٍ سواءً كان ذلك بالوضع، أو التحريف ونحو ذلك.

المطلب الثالث: طرق معرفة الحديث الموضوع

- سأل ابن القيم إذ ما كان يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابطٍ معينٍ دون النظر إلى سند الحديث؛ فأجاب بأن متيسرٌ لمن ضلع في السنة النبوية وعرف أحوال الرسول ﷺ، ثم قال: وللحديث الموضوع علامات، منها:
- 1- احتوائه على المجازفات والتجاوزات التي لا يمكن أن يقول مثلها الرسول ﷺ.
 - 2- تكذيب الحس له، أو تعارضه معه، كحديث الباذنجان والعدس.
 - 3- وجود سماجة في الكلام، كأحاديث الأرز، وأحاديث الرمان، والبطيخ.
 - 4- تعارضه لما جاءت به السنة الصريحة بشكل واضح، فكل حديث يتضمن على فساد أو ظلم أو عبث أو مدح أو ذم حق أو نحو ذلك، فالرسول ﷺ بريء منه.
 - 5- ادعاء المحدِّث أن الرسول ﷺ فعل أمراً ما ظاهراً بمحضٍ من الصحابة كلهم رضي الله عنهم وأنهم اتفقوا على كتمانها.
 - 6- أن يكون الحديث باطلاً في نفسه، فيدل بطلانه على أنه ليس من كلامه ﷺ، كحديث الحجر.
 - 7- أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء، فضلاً عن كلام رسول الله ﷺ الذي هو وحي يوحى.
 - 8- أن يكون في الحديث تاريخ كذا وكذا لوقوع أمرٍ معين، مثل قوله: إذا كانت سنة كذا وكذا وقع هذا وذلك، وإذا كان شهر كذا وكذا وقع هذا وذلك، فالأحاديث بهذا السياق كلها كذب مفترى.
 - 9- أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطريقة أشبه.
 - 10- أن يكون الحديث مما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه، كحديث: عوج بن عنق الطويل الذي قصد واضعه الطعن في أخبار الأنبياء.
 - 11- ومنها مخالفة الحديث لما جاء في القرآن الكريم بشكلٍ صريح، كحديث مقدار الدنيا.
- وبهذا يتبين لنا أن طرق معرفة الحديث الموضوع كثيرة، وهذا ما يسهل على عوام الناس معرفة الحديث الموضوع من غيره، قبل أن يساهموا في نشره بين الآخرين.

النتائج والتوصيات

بعد كتابة هذا البحث، توصلت الباحثة إلى عدة نتائج، منها:

- 1- اهتم الصحابة رضي الله عنهم وكذلك العلماء والمحدثون اهتماماً شديداً بالسنة النبوية - قديماً وحديثاً - وحافظوا عليها من التحريف والوضع، وهذا ما ساهم في الحفاظ على أحاديث رسول الله ﷺ بعيداً عن أيدي العابثين والواضعين.

- 2- الحديث الموضوع هو كل ما نُسب إلى الرسول ﷺ اختلافاً وكذباً مما لم يقله، أو يفعله، أو يقرّه، وهو نوعٌ من أنواع الحديث الضعيف، بل هو أسوأه على الإطلاق.
- 3- هناك علاقةٌ طرديةٌ بين كثرة الموضوعين في الحديث، وبين كثرة العلماء بهذا المجال، أي أنه كلما ارتفعت حالات الكذب على رسول الله ﷺ في الحديث، كلما ساهم العلماء في تتبع هذه الحالات، دفاعاً عن أحاديث رسول الله ﷺ من الزيف والبطلان، حتى أُلّفوا مؤلفات كثيرة في هذا الشأن.
- 4- أسباب الوضع في الحديث كثيرة، إلا أنها في الغالب تجتمع في مسألة عدم تعظيم قدر النبي ﷺ وعدم تعظيم أحاديثه النبوية، وإلا لو عظم هؤلاء الوضّاعون أحاديثه ﷺ لما تجرّأ منهم أحدٌ في الكذب عليه، ولو كان بحسن نيّة.
- 5- يوصي هذا البحث بأهمية الكتابة في موضوع الوضع في الحديث النبوي في سياقه المعاصر، مع التحذير من تداول هذه الأحاديث، خصوصاً مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، وإمكانية التأكد من الأحاديث بكل سهولةٍ ويُسر.
- 6- توصي الباحثة بإنشاء مراكز بحثية داخل الجامعات تركز على متابعة قضية الوضع في الحديث، مع تتبع الناقلين للأحاديث الموضوعية من أبناء المجتمع، ومناقشتهم مناقشة علمية.

REFERENCES:

- 1) Abū al-Ḥasan al-Kinānī, ‘Alī ibn Muḥammad ibn ‘Alī ibn ‘Abd-al-Raḥmān. (1401H). Tanzīh al-sharī‘ah al-marfū‘ah ‘an alshny‘h al-mawḍū‘ah. al-Qāhirah: Maktabat al-Qāhirah.
- 2) al-Amīr al-Ṣan‘ānī, Muḥammad ibn Ismā‘īl. (1417H). Tawḍīḥ al-afkār li-ma‘ānī Tanqīḥ al-anzār. Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah. 1.
- 3) al-Ashqar, ‘Umar Sulaymān Allāh. (1424H). al-waḍ‘ fī al-ḥadīth al-Nabawī. ‘Ammān: Dār al-Nafā’is. 1.
- 4) al-Azharī, Muḥammad ibn Aḥmad. (2001). Tahdhīb al-lughah. Bayrūt: Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī. 1.
- 5) al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā‘īl al-Ju‘fī. (1414H). Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, Dimashq: Dār Ibn Kathīr. 5.
- 6) al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ‘Uthmān ibn Qāymāz. (1389H). al-Muntaqá min Minhāj al-i‘tidāl fī naqḍ kalām ahl al-rafd wa-al-i‘tizāl.
- 7) al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ‘Uthmān ibn Qāymāz. (1417H). Siyar A‘lām al-nubalā’, Bayrūt: Mu’assasat al-Risālah. 11.
- 8) al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ‘Uthmān. (1419H). Tadhkirat al-ḥuffāz, Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah. 1.
- 9) al-Dihlawī, Aḥmad ibn ‘Abd al-Raḥīm ibn al-Shahīd Wajīh al-Dīn ibn Mu‘azzam ibn Manṣūr. (1426H). ḥujjat Allāh al-Bālighah, Bayrūt: Dār al-Jīl. 1.

- 10) al-Fayrūz Ābādī, Muḥammad ibn Ya‘qūb. (1426H). al-Qāmūs al-muḥīṭ. Bayrūt: Mu’assasat al-Risālah. 8.
- 11) al-Juday‘, ‘Abd Allāh ibn Yūsuf. (1424H). taḥrīr ‘ulūm al-ḥadīth, Bayrūt: Mu’assasat al-Rayyān lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘. 1.
- 12) al-Jurjānī, ‘Abd Allāh ibn ‘Adī. (1418H). al-kāmil fī ḍu‘afā’ al-rijāl. Bayrūt: al-Kutub al-‘Ilmīyah. 1.
- 13) al-Khaṭīb al-Baghdādī, Aḥmad ibn ‘Alī ibn Thābit. (1429H). Taqyīd al-‘Ilm, al-Qāhirah: Dār al-Istiḳāmah. 1.
- 14) al-Khaṭīb al-Baghdādī. (1432H). al-Riḥlah fī Ṭilib al-ḥadīth. al-Qāhirah: Maktabat Ibn Taymīyah. 1.
- 15) al-Khaṭīb, Muḥammad ‘Ajjāj ibn Muḥammad Tamīm ibn Šālīḥ ibn ‘Abd Allāh. (1400H). al-Sunnah qabla al-tadwīn, Bayrūt: Dār al-Fikr lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘. 3.
- 16) al-Nawawī, Muḥyī al-Dīn Yaḥyā ibn Sharaf. (1329H). al-Minhāj sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim ibn al-Ḥajjāj, Bayrūt: Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī. 2.
- 17) al-Qāsimī, Muḥammad Jamāl al-Dīn ibn Muḥammad Sa‘īd ibn Qāsim al-Ḥallāq. Qawā‘id al-taḥdīth min Funūn muṣṭalaḥ al-ḥadīth, Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- 18) al-Sakhāwī, Muḥammad ibn ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Abī Bakr ibn ‘Uthmān ibn Muḥammad. (1424H). Faṭḥ al-Mughīth bi-sharḥ Alfīyat al-ḥadīth, al-Qāhirah: Maktabat al-Sunnah. 1.
- 19) al-Sallāmī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Aḥmad ibn Rajab ibn al-Ḥasan al-Baghdādī thumma al-Dimashqī al-Ḥanbalī. (1407H). sharḥ ‘Ilal al-Tirmidhī. ‘Ammān: Maktabat al-Manār. 1.
- 20) al-Shawkānī, Muḥammad ibn ‘Alī ibn Muḥammad. al-Fawā‘id al-Majmū‘ah fī al-aḥādīth al-mawḍū‘ah. Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- 21) al-Sībā‘ī, Muṣṭafā ibn Ḥusnī. (2000). al-Sunnah wa-makānatuhā fī al-tashrī‘ al-Islāmī, Bayrūt: al-Maktab al-Islāmī. 1.
- 22) al-Suyūṭī, ‘Abd-al-Raḥmān ibn Abī Bakr. (1417H). al-La‘ālī’ al-maṣnū‘ah fī al-aḥādīth al-mawḍū‘ah. Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah. 1.
- 23) al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn. (1394H). Taḥdhīr al-khawāṣṣ min akādhīb al-Qaṣṣās. Bayrūt: al-Maktab al-Islāmī. 2.
- 24) al-Tabrīzī, ‘Alī ibn Abī Muḥammad ‘Abd Allāh ibn al-Ḥasan al-Ardabīlī. (1429H). al-Kāfi fī ‘ulūm al-ḥadīth, ‘Ammān: al-Dār al-Atharīyah. 1.
- 25) al-‘Umarī, Akram Ḍiyā’. (1415H). Buḥūth fī Tārīkh al-Sunnah al-musharrafah, al-Riyāḍ: Maktabat al-‘Ulūm wa-al-Ḥikam.
- 26) al-Zahrānī, Muḥammad ibn Maṭar. (1426H). tadwīn al-Sunnah al-Nabawīyah. al-Riyāḍ: Dār al-Minhāj. 1.
- 27) Falātah, ‘Umar ibn Ḥasan ibn ‘Umar. (1437H). al-waḍ‘ fī al-ḥadīth, al-Riyāḍ: Dār al-Minhāj. 1.
- 28) Ḥasan Ibrāhīm Ḥasan. (1416H). Tārīkh al-Islām al-siyāsī wa-al-dīnī wa-al-thaqāfī wa-al-ijtimā‘ī, Bayrūt: Dār al-Jabal. 14.
- 29) Ibn al-Šalāḥ, ‘Uthmān ibn ‘Abd al-Raḥmān. (1406H). ma‘rifat anwā‘ ‘ulūm al-ḥadīth muqaddimah Ibn al-Šalāḥ. Dimashq: Dār al-Fikr.
- 30) Ibrāhīm ibn Mūsá ibn Ayyūb, Burhān al-Dīn Abū Ishāq al-Abnāsī al-Qāhirī al-Shāfi‘ī. (1418H). al-Shadhā al-fayyāḥ min ‘ulūm Ibn al-Šalāḥ raḥimahu Allāh ta‘ālā, al-Riyāḍ: Maktabat al-Rushd. 1.
- 31) Mālik ibn Anas. (1412H). Muwaṭṭa’ Mālik ibn Anas. Bayrūt: Mu’assasat al-Risālah. 1.